

لا يتحقق على الصلاح المعقول لان العلم بالدليل عند صم انما
يؤدي الى العلم بالمدلول لا بغيره واما على الصلاح الاصول فلان
ان سم انه يصدق على بعض ما يصدق عليه الدليل الظني لكنه
لا يصدق على جميع لان سمه ما يكون ظنه سببا للظن بالمدلول
فتمسك **وما يتوقف عليه وجود الشيء الخارجة ان كان**
داخلا في سمي ركنا كالقيام والبقاء والركون والوجود
والماله والفقيرة الاجرة بالسنة الى الصلاة **وان كان خارجا**
فان كان مؤثرا في وجوده ذلك سمي علمه كما لمصطفى
بالنسبة اليها والآي وان سم يكون الموقوف عليه الذي الخارج
عنه مؤثرا في وجوده ذلك سمي في شراي سمي في شراي كالمطرفة
بالنسبة اليها فان علمت انه يوجد ان يكون العادة الغائبة
شراي لا يتحقق في مؤثرا في وجوده المعقول فنقول
ان وجود الغائبة لو كان متافرا عن وجود المعقول لا يتوقف
عليه وجود ذلك المعقول فلا كلام فيهم واما تصورهما وتصورها
والقصد الي حصولها وان كان مما يخالف الفروض عند الكلام
لكنه لا يبرهن ان يكون منها عند ارباب هذه القسمة و
ههم الاصول يكون وانما قلنا ذلك بخلاف الفروض لانهم ما
نهم بقول ان كل ما يتوقف عليه وجوده فهو سمي علمه
وتسميها الى عدة اقسام بان قالوا ان العادة اما ان تكون
داخلا في المعقول او خارجا عنه لا يمنع ان يكون
بديهم فان كانت الاولى فلها يكون المعقول بها بالفعل او

54

او بالقوة فان كانت الاولى فاما ان يكون المعقول بها
فسمى العادة الغائبة وان كانت الثانية فهي العادة
الغائبة وان كانت الثالثة فهي اما وجودية او
معية فالاولى هي الشرط والآخرى الثانية هي الرفق
للعوائج واما جعلها من نعمة الفاعل وكذا جعل
والعادة الثالثة سمي الرابع **والعلم التام** الموجود في
سنة الواقع لاكل ما يطلق عليه اسم العادة التامة
مطلق **جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء** وانما قلنا
ان سم يرد صحتها تعريف مطلق ما يطلق عليه العادة التامة
لتصوراته لا يصدق على عدة العدم ما يتوقف عليه وجود
الشيء فضلا عن ان يصدق عليه جملة وتفيد التوقف
سنة اول القسمة بالوجود مما يعضده ايضا وقيل لو
قيده بقوله من العمل القينية لكان اولي بنا على ان
المؤثر والموقوف انما هو العمل القينية لا البعيدة
واجوب ان اسم العادة التامة حقيقة عند صم
جميع ما يتوقف عليه الشيء مطلقا فيندرج فيه العمل
القينية والبعيدة واما العادة القينية فمما قلنا
لحقيقة لكنه جعلها سنة حكم العادة التامة بنا
على انها مؤثرة مستلزمة للعمل وقدمه سموها عدة
تامة ايضا نظر الى الظاهر فحينئذ لا يحتاج الى التفسير
المذكور بل بحسب تركه واما انشفا التام عن العمل

للمعنى